١٩٥٤،كان اكثر من ثلث سكان اسرائيل اليهود يعيش فوق «أملاك الغائبين»، واستوطن حوالي ثلث المهاجرين الجدد (٢٥٠ر٠٠٠ نسمة) في مناطق مدينية هجرها العرب . لقد تركوا [اللاجئون الفلسطينيون] مدنا بأكملها مثل يافا ، عكا ، اللد ، الرملة ، بيسان ، المجدل : ٣٨٨ بلدة وقرية وأجزاء واسعة من ٩٤ مدينة وبلدة أخرى ، تضم حوالي ربع كل البنايات في اسرائيل . وقد ترك ١٠ر٠٠٠ دكان ومصلحة ومخزن في أيد يهودية ... في ١٩٥١ ــ ١٩٥٢، انتجت بيارات [حمضيات] العرب مليونا وربع المليون من صناديق الفاكهة ، صدر منها ٤٠٠ر٠٠٠ صندوق . لقد أعطت الفواكه العربية المصدرة للخارج حوالي ١٠ ٪ من دخل صادرات البلد من العملة الاجنبية عام ١٩٥١ . وفي عام ١٩٤٩ ، كان انتاج زيتون البساتين العربية المهجورة ثالث أكبر صادرات اسرائيل، بعد الحمضيات والماس ... وقد أجر **القيم** [على أملاك الغائبين] ٢٠ر٠٠٠ دونم [الدونم ٢٣ر٠ من الاكر] من ملكية الغائبين عام ١٩٥٢ من أجل أغراض صناعية . ان ثلث انتاج اسرائيل من الحجارة قد أعطاه ٥٢ محجرا عربيا في ظل هذا التشريع »(١٢).

ليس غريبا ، اذا كانت الاهمية الاقتصادية لأملاك اللاجئين بالنسبة لاسرائيل معطاة ، أن يكون الاقتصاد أحد الاسباب المقدمة من أجل رفض السماح لهم بالعودة . ففي آب (أغسطس) ١٩٤٨ ، عندما كان الاسرائيليون يستولون على البيارات ويستوطنون المنازل ، بل حتى يطبخون في نفس الاواني التي أرغم الفلسطينيون على تركها وراءهم ، كتب موشيه شرتوك ، الذي كان وزير خارجية اسرائيل ، الى وسيط الامم المتحدة ، كونت برنادوت ، أنه لا يمكن السماح للاجئين العرب الفلسطينيين بالعودة لأسباب منها انه «على الصعيد الاقتصادي، ستمثل اعادة دمج العرب العائدين في الحياة الاعتيادية ، بل وحتى مجرد اعالتهم ، مشكلة مستعصية الحل . ان مصاعب التكيف والاستخدام والعيش العادي ستكون مستعصية »(١٣).

خلال السنوات القليلة الاولى من عمر دولة اسرائيل ، وقبل أن تصبح واضحة جدية المقاطعة العربية ورفض الدول العربية ان توافق على علاقات سلمية مع اسرائيل ، برزت قضية سياسية ــ اقتصادية حرجة أمام الصهاينة . فلقد أقيم اقتصاد مستوطنتهم في فلسطين واقتصاد الدولة الحديثة التكوين على أساس الاستبعاد الاقتصادي للعرب الفلسطينيين ، وكان على اسرائيل أن تختار بين الاستمرار في طريق العزلة الاقتصادية عن السكان العرب أو أخذ المسار الاستيطاني الاكثر اعتيادية والذي كان يدعو اليه بعض قادتها .

وقد جاء في تقرير لجنة **فورتشن** عام ١٩٥٠ أن حاييم وايزمان ، أول رئيس لاسرائيل ، « يتحدث عن صيرورة اسرائيل (سويسرا الجديدة) ، التي تمد أسواق الشرق الاوسط الواسعة بالبضائع الاستهلاكية »(١٤). لقد كان التنبؤ بمناخ ممتاز لتصدير البضائع المصنعة الى بلدان الشرق الاوسط قائما على أساس أن « العديد من اليهود الذين جاءوا الى اسرائيل هم عمال ذوو مهارة عالية : ومع المعدات وطرائق الانتاج الحديثة فانهم واثقون من المقدرة على تطبيق مهاراتهم على المواد الخام الرخيصة وانتاج الحاجيات القابلة للتصدير مثل الاجهزة والمنسوجات والمعادن والكيماويات . وسيكون بمقدور الشركات الاميركية القائمة في اسرائيل ان تبيع بالعملات الجارية لبلدان أوروبا والشرق الاوسط ، ومن خلال تجارة الصادرات والسياحة تتوقع اسرائيل الحصول على دولارات صعبة بحيث يمكن للمستثمرين الامريكيين ان يأخذوا نسبتهم السنوية البالغة ١٠ ٪ »(١٥).

لقد جذبت التوقعات من هذا النوع الرأسمال البريطاني والهولندي والجنوب ــ افريقي ، وخاصة الامريكي الى اسرائيل ، استثمارات أجريت « ليس ... بدافع